



# مركز سيمر للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

## إيران ومحددات سياساتها الإقليمية.. فوضى الدولة ووكلاؤها!

### مدخل:

شهدت العقود التي تلت انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، في العام 1989م، مساع واسعة النطاق وعميقة الأثر، من جانب المؤسسات التابعة لنظام الحكم الإيراني بمكوناته الخاصة التي تنفصل تمامًا في خططها وآلياتها التنفيذية عن المؤسسات الحكومية التقليدية، من أجل تحقيق الغرض الذي توقف عند حدود العراق وقت وجود الرئيس العراقي صدام حسين في الحكم، وهو تحقيق هيمنة النظام الذي أفرزته الثورة الإيرانية، بمكوناتها القومية، الفارسية، والمذهبية، الشيعية، على المحيط الإقليمي.

وثمة تنويرات واجبة في هذا الصدد؛ حيث إن المشروع الإيراني بعد ثورة العام 1979م؛ لا يتعلق بالمجال الحيوي لإيران في الخليج العربي؛ حيث إنه يمتد إلى آفاق أوسع من ذلك بكثير؛ حيث يمتد من الظهير الحيوي الإيراني في وسط وجنوب آسيا، في أفغانستان، وغيرها، وصولاً إلى التخوم الغربية الأقصى للعالم الإسلامي، في الجزائر والمغرب ونيجيريا، ومناطق أخرى من منطقة الساحل والصحراء.

التنوير الثاني، يتعلق بطبيعة المؤسسات التي تقوم بهذه المهام خارج حدود إيران، وتعمل على تأمين النظام الذي يوجهها، في الداخل.

وهو أمر شديد الأهمية، ويستحق دراسة مفصلة في حد ذاته؛ حيث إنه من بين الأمور الأساسية التي حرص عليها النظام الذي أفرزته الثورة الإيرانية على أن تكون له مؤسساته الأمنية والسياسية السيادية، التي تكون فوق سلطة الحكومة المعروفة.

ومن بين أهم هذه المؤسسات، "الحرس الثوري"، وذراعه الضاربة، "فيلق القدس"، ومؤسسة المرشد الأعلى، والتي تمثل مصدر إلهام لكل المؤسسات والمواطنين في إيران.



# مركز سيم للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ولقد حرص الآباء الأوائل للثورة الإيرانية، على أن يكون لهذه الأمور أدواتها التي تؤسس لها وتوصلها، سواء على المستوى المعنوي المجتمعي، أو المؤسسي والدستوري؛ بحيث تضمن تنفيذ سياسات يمثل هذه الخطورة والعمق، وعلى المدى الطويل.

ولقد أثبتت هذه الرؤية نجاحًا كبيرًا؛ فبعد أقل من ثلاثة عقود على الهزيمة العسكرية الإيرانية أمام العراق؛ فإن المشروع الإيراني الآن على قدر كبير من التمدد، سواء بالمعنى العسكري، أو المعنى السياسي فيما يتصل بالنفوذ.

وفي هذا الإطار؛ تسعى هذه الورقة إلى محاولة رصد بعض من معالم الأسس التي استندت إليها الدولة الإيرانية في تحقيق هذه الطفرة في التواجد الإقليمي، بالرغم من وجود عوائق كبيرة من جانب قوى إقليمية ودولية عديدة ليست بالسهلة، تواجه المشروع الإيراني، وتعمل على تعطيله، أو على أقل تقدير احتواؤه، بما في ذلك تقديم الدعم العسكري لخصوم إيران ووكلائها المحليين، أو فرض عقوبات، وما شابه من إجراءات.

ولكن تنبغي الإشارة في هذا الصدد، إلى أن محتوى هذه الورقة عندما يتحدث عن الاتجاهات العامة للمشروع الإيراني في الإقليم؛ فإنه لا يقدم صورة إيجابية أو سلبية؛ إنما يقدم بشكل موضوعي متكامل إشارات عامة حول الأسباب التي أدت إلى نجاح نظام الملالي في طهران، في تحقيق هذا التقدم.

## أولاً: العمل في المستوى الداخلي:

منذ اللحظة الأولى لتأسيس فكرة الثورة في إيران ضد نظام الشاه، ومن قبل القيام بها بسنوات طويلة، قد تعود إلى الخمسينيات الماضية؛ فإن الآباء الأوائل للثورة الإيرانية، قد عملوا على وضع البذرة الأولى للثورة بشكل مبني على إعادة المشاعر القومية للشعب الإيراني.

ويرتبط هذا الأمر بقضيتين أساسيتين؛ الأولى، الباعث القومي القائم على أساس الهوية الفارسية، بعمقها الحضاري الكبير، والضارب بجذوره في أعماق التاريخ، والثاني هو الباعث المذهبي أو الطائفي، والذي يستند إلى المذهب الشيعي، الذي ساهم في تمتين دعائم أول دولة مستقلة تنهض على الأساس القومي الفارسي في تلك المنطقة الواقعة خلف بلاد العراق، منذ



# مركز سيمر للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الفتح العربي الإسلامي لها، وهي الدولة الصفوية التي بدأت في القرن الخامس عشر الميلادي، في النهوض والقوة، بدءًا من أردبيل الواقعة في أذربيجان حاليًا.

ويلاحظ هنا أن دولة أذربيجان الحالية، تُعتبر من أهم حلفاء إيران في هذه المنطقة الحساسة للاعتبارات الطائفية والقومية من العالم الإسلامي.

فعندما بدأ آل صفويان في تأسيس دولتهم؛ كان لا بد لهم من البحث عن شكل من أشكال التمايز لاستقطاب العنصر الفارسي لتدعيم مشروعهم السياسي في إقامة دولة مستقلة من جديد في هذه البقعة من العالم الإسلامي؛ فكان التركيز على المذهب الشيعي لمخالفة العرب السنة في غالبيتهم الساحقة.

ولكي لا نستطرد في هذه الخلفية التاريخية؛ فإنه يمكن القول بكل اطمئنان إلى أن التأصيل المعنوي لقيم الثورة، وعوامل الاستقلالية والشخصية القومية للشعب الإيراني، هو عمود الأساس الذي مكن النظام الإيراني من أن يصمد ويتوسع برغم الحروب التي دخلها، والعقوبات التي فرضت عليه لسنوات طويلة.

ويتصل بذلك قضية أخرى، وهي التأسيس الديني للنظام؛ حيث تم استغلال الدين في تحقيق النفاذية في المجتمع، فالزعيم الروحي للثورة الإيرانية، وأول قائد لدولة الثورة، الإمام الخوميني، بدأ نشاطه المعارض ضد الشاه في الستينيات، بالاحتجاج على سلسلة من القوانين والتعديلات القانونية، كان من بينها، تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، خالفت الشريعة الإسلامية؛ حيث ساوت ما بين الرجل والمرأة في الزواج.

وتدريجياً، تبلورت لدى الخوميني، نظرية سياسية في الحكم، ملخصها أن إقامة الإسلام في الأرض "يتطلب حكومة إسلامية يتزعمها ولي فقيه"، وطرح هذه الفكرة في منفاه، في سلسلة محاضرات ألقاها مطلع العام 1970م، وأصدرها بعد ذلك في كتاب انتشر في البداية على نطاق ضيق، وحدد فيها مبدأ "الولي الفقيه" الشيعي كأساس لحكم الدولة.

وعندما عاد الخوميني إلى طهران في الأول من فبراير من العام 1979م، ألقى كلمة أوضحت طابع القداسة الذي أراد أن يصبغه على نفسه، بل إنه عندما عين مهدي باذرجان رئيساً للوزراء، قال إن حكومته هذه هي "حكومة الله"، واضعاً إياها "ما بين الله وبين الشعب"، في إطار ممارسته للسلطتين اللتين غالباً ما تكونا للحاكم في مثل هذه النوعية من الحكومات الدينية،





# مركز سيد المراد استراتيجيات SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أو الثيوقراطية، التي تحكم باسم الحق الإلهي المقدس، وهما: السلطة الدينية، والسلطة الزمنية، أو السياسية.

ولقد تم وضع كل ذلك في الدستور الإيراني، ثم تم تأسيسه في مؤسسات موازية، التي تشكلت لاستكمال المسار الثوري، وكانت تعمل بشكل مستقل، وفي اتجاهات مختلفة عن اتجاهات الحكومة.

فعلى المستوى الدستوري؛ فإن الدستور الإيراني الذي تم وضعه في العام 1980م، منح صلاحيات موسعة، بل شاملة، لصلاحيات الولي الفقيه، أو القائد، وعلى أساس ديني.

ففي الباب الأول من الدستور الإيراني، الأصول العامة، نجد المادة الثانية على سبيل المثال، التي تبدأ بعبارة "يقوم نظام الجمهورية الإسلامية على أساس.."، تقول الفقرة الثالثة:

"الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساسي في استمرار الثورة التي أحدثها الإسلام".

وفي المادة الخامسة "في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية، بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة (107)".

وتنص المادة 107، والتي جاءت في الفصل الثامن "القائد أو مجلس القيادة"، على أنه:

"بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمي الإمام الخميني الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب".

وغير ذلك الكثير من المواد التي تؤسس للطبيعة الدينية للنظام، وقدسيته بالتالي لدى المواطنين، ولدى باقي مؤسسات الحكومة والدولة.

على المستوى المؤسسي، كانت البداية بالمجلس الثوري الذي كان يرأسه الخميني، وكان فيه معه عدد من رجال الدين الشيعة من حوزات قم وطهران، ثم الحرس الثوري، والمحكمة الثورية، والخلايا الثورية المحلية.



# مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

هذه الأخيرة كانت أشبه بلجان شعبية، لها أدوار سياسية واستخبارية، واستفادت فيها قيادات الثورة الإيرانية، من تجربة السوفييتات المحلية في الاتحاد السوفيتي السابق؛ حيث كانت تعمل على منع الطابور الخامس من العمل ضد الثورة، ونشر الفكر الثوري لدى الجماهير، ورصد أية بوادر ممانعة قد تخرج من المناطق الشعبية والمحليات الأصغر ضد الحراك الثوري في البلاد، ونقل وجهات النظر من القيادة وإلى الجماهير والعكس.

كانت المؤسسات التي تحمل صفة "ثوري" تتحرك في اتجاه مختلف تمامًا عن اتجاهات سياسات حكومة مهدي باذرجان؛ حيث كانت ترمي إلى التأسيس لدولة رجال دين قائمة على أساس مبدأ "ولاية الفقيه"، وجزء منها صار ذراع إيران الطويلة في الخارج بعد ذلك.

وفي حقيقة الأمر؛ يطول الحديث في الوسائل التي استغلتها قيادات الثورة الإيرانية في السيطرة على المجتمع ومؤسسات الدولة، وتأسيس مؤسساتها الخاصة التي كانت فوق الدولة ذاتها، والتخلص من خصومها في الداخل في ذات الآن؛ إلا أن هذه هي السياقات العامة التي أعطت القوة اللازمة للنظام الإيراني للتتحرك في الخارج بالشكل الذي يحقق ما نادى به الخميني في كتابيه "الحكومة الإسلامية"، و"الولي الفقيه".

## الإطار الخارجي للسياسة الإيرانية:

ولا يتوقف التوسع الإيراني على جبهة العالم العربي فحسب؛ حيث إن هناك الكثير من النشاط الكبير لظهران في خلفية العالم الإسلامي، في منطقة آسيا الوسطى، وبالفعل؛ فإن طهران لها الكثير من المشروعات الإقليمية التوسعية في مناطق حدودها الأخرى، وما ورائها، مثل أفغانستان وأذربيجان، وبلاد ما وراء النهر بشكل عام.

ويشمل المشروع التوسعي الإيراني، منطقة واسعة تمتد إلى ما وراء وادي النيل، وحتى الحدود الغربية والجنوبية للعالم العربي، وحتى مناطق آسيا الوسطى، ويتحرك وفق مبدئين أساسيين، الأول هو إعطاء الأولوية للمناطق التي يوجد فيها شيعة أو أقليات فارسية الأصل، أو المناطق التاريخية التي كان لبلاد فارس سيطرة عليها، أو قامت على أراضيها دول شيعية.



# مركز سبيل اللدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المبدأ الثاني، وهو المهم؛ حيث إن الأمر الأول منطقي؛ أن تهتم الأمم الكبرى بالأماكن التي يوجد فيها أقليات تماثلها الدين أو المذهب أو العرق، ولكن الأمر الثاني المتعلق هو الذي يفسر الكثير من السلوك السياسي الإيراني في العالم العربي والإسلامي.

والأمر يتجاوز قضية الاهتمام بالمصير المشترك بأقلية هنا أو هناك، إلى آفاق مشروع إمبراطوري يبحث عن اتصال جيو سياسي له على أرض المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى، وحتى غرب العالم العربي، وصولاً إلى عمق أفريقيا، عندما قام الرئيس الإيراني السابق، محمود أحمدني نجاد، في أبريل 2013م، بجولة في عدد من دول غرب أفريقيا.

كما يفسر ذلك، التقارير التي صدرت مؤخراً من جانب عدد من المنظمات الدعوية والإغاثية السعودية والتركية، وتحدث عن مدّ شيعي واسع النطاق في غانا ونيجيريا، وغيرها من بلدان غرب أفريقيا المسلمة.

ويعتبر المذهب الشيعي، وقضية نشره في مناطق عدة من هذا الإطار الجيوسياسي المستهدف، من بين أهم الأدوات التي تعتمد إيران إلى توظيفها من أجل تحقيق مشروعها الإمبراطوري، والذي يتشابه كثيراً مع المشروع الصهيوني في امتداداته، وفي خطره على أمة العرب والمسلمين.

ويرتبط ذلك بعدد كبير من الصراعات الإقليمية الحالية، مثل الوضع في سوريا والوضع في اليمن، وهما يتشعبان ليصلا إلى الباردة الدائرة بين السعودية وإيران، والتي يعزو إليها الكثيرون تأجج الصراع الحالي في الشرق الأوسط.

وهناك عدد من المحددات التي تلعب دورها في رسم السياسة الخارجية الإيرانية في الإطار الموضوعي العملي على الأرض، وهي:

- المحدد الأمني، وفي الغالب ما يتم توظيف هذا الملف لحساب النظام وليس لحساب الدولة، ويكون وسيلة مساومة إقليمية ودولية، كما هو الحال في ملف ما يعرف بمكافحة الإرهاب الدولي؛ حيث تتعاون إيران بشكل وثيق فيه مع الغرب، سواء في أفغانستان، أو في العراق وسوريا.

- المحدد الاقتصادي والتنموي، ومن بينه جزئياً ملف تطوير البرنامج النووي للاستفادة من الطاقة النووية في مجالات التنمية المختلفة.





# مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وثمة ملاحظة هنا، وهي أن المحدد الاقتصادي والتنموي مرتبط في السياسة الخارجية الإيرانية، ليس عبارة خالص في طبيعته الاقتصادية والتنموية، المرتبطة بخطط تحقيق المزيد من معدلات النمو الاقتصادي، وتوظيف الموارد البشرية والطبيعية وغير ذلك؛ حيث إن لخطط التنمية الإيرانية أبعاد متعددة، سياسية وعسكرية.

فهي تشمل الطاقة النووية - كما سبق القول - وتطوير تكنولوجيا الأقمار الصناعية المدنية والعسكرية، واستغلال الاقتصاد السياسي من أجل تحسين وضعية النظام ومؤسساته، سواء لجهة تدعيم شعبيته لدى الجمهور، أو تحقيق هيبة الدولة، أو الاستفادة من عوائد النشاطات الاقتصادية لصالح المؤسسات القريبة من النظام، وعلى رأسها الحرس الثوري.

ولقد تم تأصيل التدخلات الخارجية الإيرانية في الدستور الإيراني، ومن ذلك، ما جاء في المادة (3) من الدستور، والتي تقول: "حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بطرد الاستعمار ومكافحة النفوذ الأجنبي وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية"، و"تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم".

وهناك محدد شديد الأهمية يحكم السياسة الخارجية الإيرانية على المستوى الإقليمي، وهو المحدد الجيوسياسي؛ حيث تفرض حقائق القوى وحسابات الاستراتيجية القائمة في المنطقة، نفسها على السياسات الخارجية لإيران.

ويقول الكاتب والباحث عمر كامل حسن في كتابه "المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية"، أن إيران استطاعت أن تتعامل بنجاح مع خريطة القوى الشرق أوسطية، وبالتالي؛ فإن الدولة الإيرانية قد حققت نجاحات كبيرة في التمدد والتوسع في الإقليم، من خلال منظومة من الاستراتيجيات المتعددة الاتجاهات التي تبنتها.

ومن بين أهم مظاهر هذا النجاح، نجاح إيران في التأثير على الاستراتيجيات الأمريكية والغربية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال إما تهديد مصالحها في المنطقة، وعلى رأسها النفط والأمن، أو من خلال مساومة أمريكا والغرب على هذه المصالح، في مقابل الاعتراف بنفوذ إيران كقوة إقليمية، وذلك على النحو الذي تم في ملفي أفغانستان والعراق.

أما الباحث عيد البطنجي، فقد أشار في دراسة له بعنوان: "السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة"، وصدرت عن مركز الدراسات الإستراتيجية الأردني، في 26 يوليو



# مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2011م، إلى جانب آخر مهم في السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى الأصول والأسس التي تتحرك من خلالها، وهو "إحساس إيران بالرسالة".

ولقد جاء هذا الطابع "الإمبراطوري الرسالي التاريخي" لنظرة صناع القرار في إيران لدورها الإقليمي، على حساب التنمية، باعتبار أن إيران بلد نامٍ تفتقر إلى الإمكانيات الكافية لتنفيذ هذه الخطط الطموحة، والتي تشمل إنفاق مليارات سنوياً.

وكانت القضية الفلسطينية من أهم المجالات التي تحركت فيها إيران في هذا الصدد، وقامت في ذلك بدعم شمل شراء ولاعات بعض الفصائل "الإسلامية" الفلسطينية السُّنية، مثل حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، و"حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين"، مما جعل لها موطئ قدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وتلك المحتلة عام 1948م، من خلال أذرع الإخوان المسلمين هناك.

كذلك؛ اهتمت إيران في إطار "دورها الرسالي" هذا، الذي استغلته لأجل تحقيق مشروعها الإقليمي، بإقامة أواصر لعلاقات مهمة للغاية مع قوى معارضة سُنّية في دول عربية مركزية كبيرة من أجل إضعافها، مثل "الإخوان المسلمون" في مصر، وفي الخليج العربي.

وفي مجال العلوم السياسية؛ فإن أية مركزية تسعى لتعزيد نفوذها الإقليمي؛ يتحقق لها ذلك بالعمل في اتجاهين، الأول هو العمل الإيجابي لتعظيم قوتها، والثاني سلبي؛ من خلال إضعاف المركزيات الأخرى المنافسة.

في الإطار، تستخدم إيران مجموعة كبيرة من الأدوات في سياساتها الخارجية، من أجل توسيع قاعدة نفوذها وتأثيرها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتغلب عليها أدوات القوة الناعمة، ومن بين هذه الأدوات التشجيع السياسي؛ حيث يخدم التشجيع علاقات إيران وسياساتها الخارجية بشكل كبير وممنهج، وهو أحد أهم أدوات القوة الناعمة الإيرانية، وتوسعت فيه طهران بعد الغزو الأنجلو أمريكي للعراق، في العام 2003م.

**خاتمة:**





# مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وفي الأخير؛ ينبغي التأكيد على أن السياسة الخارجية الإيرانية، والمشروع الإقليمي الإيراني برمته، قد مرّ في الفترة الأخيرة، بالعديد من المحطات التي يمكن وصفها بالانقلابية، التي كان لها تأثير على الدولة وعلى المشروع، وقد تؤدي إلى تغيير في الموقف بالنسبة لإيران فيما يخص كفاءة صيرورات مشروعها للهيمنة الإقليمية وتقدمه، وقد تفتت في عضد المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة، مهما كانت المكاسب الآنية المتحققة، كما في الاتفاق النووي الإيراني الغربي.

فهناك الإدارة الأمريكية الحالية التي تعتبر إيران أكبر تهديد للمصالح الأمريكية، وتنقم بشدة على سياسات سلفها الديمقراطي باراك أوباما في احتواء إيران، وهناك الاحتجاجات الاجتماعية على خلفيات سياسية واقتصادية بسبب الإنفاق على التدخلات الإيرانية في الخارج، على حساب رفاهة المواطن، مع تبلور حركة احتجاجات ذات طابع علماني على النظام الديني القائم.

كما قاد طول أمد الحرب في سوريا إلى استنزاف كبير للقدرات الإيرانية المستنفدة أصلاً بفعل العقوبات الدولية الطويلة الممتدة منذ العام 1979م.

وكان من المفترض أن يكون لهذه التطورات انعكاسات "فورية" على السياسة الخارجية الإيرانية، ولكن ذلك لم يتم، في ظل سيطرة العقلية "الأصولية" – لو صحّ التعبير – على مفاصل عملية صناعة القرار في إيران، والتي ترفض أي تحويل في المسارات، مهما كانت العقوبات والتحديات التي تطرأ، في ظل "القداسة" التي عليها المشروع الإقليمي للدولة وللثورة.

وهو أمر خاطئ بمقاييس العلوم السياسية السليمة؛ حيث يخبرنا الاستقراء التاريخي، أن الفشل والهزيمة كانت مصير المشروعات والزعامات التي لم تلتفت لاعتبارات الأمر الواقع، وعمدت إلى خلط القيمي بالواقعي.

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الاستراتيجية